INTERNATIONAL MONETARY FUND

WORLD BANK GROUP

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

J

Press Release No. 56(A)

October 13, 2008

Statement by the Hon. **AWAD AHMED ELGAZ,**
Governor of the Bank for **SUDAN,**
on Behalf of the Arab Governors,
at the Joint Annual Discussion

كلمة المجموعة العربية
يلقيها معالي السيد
وزير المالية للسودان
نيابة عن المحافظين العرب
في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
لعام ٢٠٠٨

السيد الرئيس ،

١. أتشرف بإلقاء الخطاب العربي المشترك لهذا العام نيابة عن زملائي محافظي المجموعة العربية في صندوق النقد والبنك الدوليين ونرحب بالدول التي انضمت الى مؤسستينا في العام المنصرم.

٢. نود بداية ان نعرب عن قلقنا لما يمر به الاقتصاد العالمي من وضع خطير لم يشهده منذ ثلاثينات القرن الماضي. فالنشاط الاقتصادي يشهد تباطؤًا حادًا في عدد من الاقتصادات المتقدمة الذي دخل البعض منها في حالة ركود اقتصادي. وقد بدأت اقتصادات البلدان النامية والناشئة تتأثر بالاضطرابات المالية فتقلّصت فيها نسب النمو مؤخراً، متأثرةً بطول الأزمة وازدياد ضيق أوضاع التمويل الخارجيّ بالإضافة إلى تواجد الضغوط التضخمية. كما أن الأسواق باتت حريصة على التمييز بين البلدان بحسب مخاطر الاختلالات الخارجية التي تعاني منها. وقد نتج الهبوط الاقتصادي العالمي عن تفاقم الأزمة المالية التي نشأت في السوق الأميركية العقارية وعن حلقة الآثار السلبية بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي. وبالتالي، يواجه صانعو السياسات الاقتصادية صعوبةً متزايدةً تتمثل بالمفاضلة بين خيارات التضخم والنمو والاستقرار المالي.

٣. ولا زالت المخاطر الائتمانية مرتفعة بالرغم مما أتخذ من إجراءات في الاقتصادات المتقدمة للحد من المصاعب في أسواق التمويل، بما في ذلك المساعدات التي قدمتها الحكومات والخطوات التي اتخذتها المصارف المركزية. ولذا نؤكد على انه من الضروري معالجة الأزمة بصفة عاجلة على المستوى الدولي وبتنسيق وثيق بين الدول، باتخاذ تدابير شاملة تكفل استعادة الثقة في القطاع المالي. ومن أهم الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في المدى القصير توفير السيولة ومعالجة الأصول المتعثرة وضخ رؤوس الأموال في الأسواق المالية. كما أنه لا بد من تعزيز أنظمة الرقابة والتنظيم المالي لضمان استقرار الأسواق المالية وتفادي تكرار الأزمات.

٤. وإضافة إلى الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة المالية الدولية فاننا ندعو المجتمع الدولي إلى توجيه المزيد من الاهتمام لمعالجة الأزمة التي يمر بها العالم والمتمثلة في ارتفاع

أسعار السلع الأساسية وخاصة المواد الغذائية، والتي قد تؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء بما يقارب المائة مليون شخص، وتلقي اعباءاً مالية جسيمة على الكثير من الدول منخفضة الدخل، خاصة الدول الافريقية. واننا إذ نرحب بالجهود التي بذلت لمعالجة مختلف اوجه هذه الازمة وجذورها وننوه خاصة بما قام به البنك الدولي من مبادرة لدعم هذه الجهود، نتطلع الى المزيد من الاجراءات الفعالة كزيادة المساعدات لبرنامج الغذاء العالمي ومساعدة الدول النامية على تحديث قطاعاتها الزراعية والرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية فيها بغية تحقيق الأمن الغذائي المنشود. كما ننوه بالدور الذي قام به صندوق النقد الدولي لدعم ميزان المدفوعات وتقديم مساعدات مالية إضافية، ونرحب باستكمال ترشيد آلية "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" بما يجعلها أكثر فائدة للبلدان الأعضاء.

٥. ان الدول العربية المانحة قد قامت بدورها في تخفيف معاناة الفقراء وزيادة استثماراتها في القطاع الزراعي، وتنبغي الإشارة هنا بشكل خاص إلى المنحة التي قدمتها المملكة العربية السعودية لصندوق الغذاء العالمي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار والمعونات السخية التي قدمتها كل من الكويت وقطر والامارات العربية. وفي هذا الاطار ندعو الدول الصناعية للقيام بدور حيوي لمعالجة الأزمة والمبادرة بتقليص الدعم لمنتجاتها الزراعية والقيود التي تفرضها على وارداتها من المنتجات الزراعية مما ادى الى عدم تطور القطاع الزراعي في الدول النامية. كما ندعو الى الحد من استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقودوالذي ادى بدوره الى تفاقم الازمة ورفع اسعار المواد الغذائية.

السيد الرئيس

٦. أنتقل الآن إلى الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي، خاصة في ضوء ما قد ينجم عن الأزمة المالية الراهنة من آثار على الاقتصاد العالمي. ولتعزيز هذا الدور، فأننا نرى أن يكون للدول النامية والناشئة دوراً واضحاً ومسموعاً في الصندوق. ونرحب في هذا المجال باختيار اول رئيس من الدول النامية لرئاسة اللجنة المالية والنقدية الدولية. كما يتعين على الصندوق تعزيز الدور الرقابي الذي يقوم به وتطبيقه بشكل عادل على سياسات جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول المتقدّمة. وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، فأننا نشجع الصندوق على البحث في آليات جديدة توفر لهذه الاقتصادات تمويلاً سريعاً لحمايتها من الآثار السلبية للأزمات الخارجية. كما نرى أن على الصندوق أن يعتمد ميزانية تؤهله للقيام بدوره المطلوب. وفي هذا الصدد، ندعو الإسراع في اعتماد وتطبيق القرارات المتعلقة بتحسين دخل الصندوق. أننا نأخذ علما بقرار فرض الرسوم لقاء الدعم الفني المقدم من قبل صندوق النقد الدولي الى الدول الأعضاء، والذي قد يؤدي الى استبعاد الدول النامية عن الصندوق وعدم حصولها على المساعدات الفنية الضرورية. بالتالي، نؤكد على ضرورة مراجعة تطبيق هذا القرار في أقرب فرصة ممكنة لتفادي أية آثار سلبية قد تنتج عنه.

٧. وفي ضوء الأهمية المتزايدة لصناديق الثروة السيادية في النظام المالي الدولي، نشير إلى الدور الإيجابي الذي لعبته هذه الصناديق عن طريق توفير رأس المال لأسواق الاقتصادات المتقدمة أثناء الاضطرابات المالية هذا العام. إن هذه الصناديق تستهدف استثمارات طويلة الأجل وتتحاشى المضاربة والأهداف غير التجارية. وفي هذا الإطار، نؤكد مجدداً على أهمية المحافظة على الطابع الطوعي للمبادئ والممارسات المتفق عليها بشأن صناديق الثروة السيادية من دون أية رقابة إلزامية. ومن الضروري أن تخضع تلك المبادئ الى القوانين والالتزامات والممارسات المرعية الاجراء في البلدان التي تنتمي إليها صناديق الثروة السيادية.

السيد الرئيس

٨. ان مجموعة الدول العربية تتابع باهتمام تزايد نشاطات البنك الدولي لدعم جهود الدول النامية في التعامل مع تداعيات تغيير المناخ ومواجهة المخاطر الناجمة عنه. ونؤكد على ضرورة أن لا يكون لاهتمام البنك الدولي المتزايد بهذه القضايا تداعيات سلبية على بقية الأولويات والبرامج الإنمائية للبنك الدولي خاصةً في جهوده المتعلقة في دعم النمو وخفض الفقر في الدول النامية. كما نؤكد على أهمية التنسيق مع المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال وخاصة على ضرورة احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية المبرمة.

٩. اننا نثمن الجهود المبذولة للتوصل الى توافق يمكن ان يعزز دور الدول النامية في صنع القرارات وما اسفرت عنه المداولات في لجنة التنمية حول المقترحات المطروحة. اننا نتطلع الى ان تسفر هذه المداولات في الربيع القادم عن تحسن حقيقي في مشاركة الدول النامية في نطاق مجموعة البنك الدولي. ونشير بشكل خاص الى زيادة القوة التصويتية الاجمالية والاتجاه نحو مساواتها مع القوة التصويتية للدول المتقدمة، دون إن يكون لهذا الاجراء أي تأثير سلبي على القوة التصويتية لأي دولة نامية اخرى. كما نتطلع إلى المزيد من التنويع في الجهاز الوظيفي لمجموعة البنك وخاصة زيادة الموظفين من دول مجموعتنا. ونود ان ننتهز هذه الفرصة لنبارك قرار انشاء مقعد اضافي في مجلس ادارة البنك الدولي للدول الافريقية جنوب الصحراء كما اننا ندعو الى انتهاج آلية اكثر انفتاحا في اختيار رئاسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

السيد الرئيس

١٠. أنتقل الان الى التطورات في منطقتنا العربية حيث شهدت معظم دول المنطقة في العام المنصرم استمرار تحقيق نسب جيدة من النمو بالرغم من الظروف الدولية التي اتسمت بعدم الاستقرار. كما استمرت الجهود المثمرة في مختلف مجالات الاصلاح وإنتهاج السياسات السليمة مما أدى إلى المزيد من الانفتاح التجاري وتقدم واضح في مجال الحوكمة والمساءلة وتحسن المناخ الاستثماري الذي حازت بعض دولنا فيه على مراكز متقدمة. هذا بالاضافة الى ان توفر

الموارد المالية للدول المصدرة للنفط قد ادى الى التوسع الكبير في تدفق الاستثمارات في الدول النامية مما عزز العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب.

١١. وحرصاً منها على استقرار سوق النفط العالمي، فقد قامت الدول العربيّة المنتجة للنفط بزيادة استثماراتها لرفع نسب الإنتاج والتصدير، كما واصلت تعاونها الوثيق مع الدول المستهلكة. ومن الجدير ذكره أن ارتفاع أسعار النفط لم ينتج عن قيود تتعلق بالعرض بل عن عوامل تتعلق بالطلب العالمي والطاقات المحدودة المتوفرة لتكرير النفط الناجم عن ضعف الاستمثارات في مجال التكرير والضرائب غير العادلة التي تفرضها الدول المتقدمة على مصادر الطاقة. هذا بالإضافة إلى المضاربات التي باتت سمة بارزة في أسواق النفط.

١٢. وقد تزامن النمو الاقتصادي في الدول العربية مع تسارع في معدلات التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، وتزايد الطلب المحلي، والاختناقات في الطاقة الإنتاجية المحلية، لا سيما في قطاع الإسكان. فالتحدي التي تواجهه سياسات الدول العربية، لا سيما ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يتمثل بتأمين حاجات شعوبها الغذائية، ودعم النمو مع احتواء التضخم، والمحافظة على مستويات مناسبة من احتياطات النقد الأجنبي. وقد اتخذت العديد من الدول العربية تدابير لوقاية ذوي الدخل المحدود من أثر زيادة الأسعار العالمية، بما في ذلك اعتماد المساعدات الاجتماعية.

١٣. أن تباين أوضاع دولنا قد ادى الى تعرض العديد منها الى الآثار الناجمة عن تدني نمو الاقتصاد العالمي وازمة أسعار السلع الأساسية وخاصة أسعار الغذاء وعدم استقرار الاسواق العالمية وما يتكرر من مواسم الجفاف. وبالإضافة إلى ما تقوم به دولنا لمواجهة هذه التحديات فإننا نشيد بالجهود التي تبذلها مجموعة البنك الدولي في منطقتنا وما احرز من تقدم في زيادة القروض والائتمانات وما تضمنته إستراتيجية البنك من مبادرة لدعم النشاط في العالم العربي. اننا نشيد بشكل خاص بهذه المبادرة التي طرحها السيد زوليك ونتطلع الى خطة متكاملة تتوخى تحديد الاولويات والتعجيل في التنفيذ وإعطاء المزيد من الاهتمام بالمشاريع الاقليمية التي تحقق المزيد من الانفتاح، والمشاريع التي تستهدف معالجة البطالة والتوسع في تنمية القطاع الخاص.

١٤. اننا ندعو الى المزيد من الاهتمام بالدول العربية التي تعاني من اثار الصراعات ونوصي بمزيد من المرونة في التعامل مع هذه الدول وضرورة تضافر الجهود والتعاون بين كافة المؤسسات المعنية لتعميم الفائدة وضمان جدوى أكبر للمعونة المقدمة. واننا إذ نشيد بالدور الذي لعبه صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المجال وفي ظل ظروف صعبة فاننا ندعو الى استمرار مجموعة البنك في منطقتنا بالدعم الفعال لمواجهة معاناة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وبناء اقتصاده وفك الحصار عنه وإعادة أعمار العراق واعادة التواصل مع الصومال وازالة اعباء مديونية السودان خاصة بعد توقيع اتفاقات السلام. ان تقدم واستقرار هذه الاقطار سوف يعم ولا شك بالفائدة على الصعيد الاقليمي والدولي.

السيد الرئيس

١٥. اننا نكرر دعوتنا الملحة لأن يقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بتوظيف أعداد مناسبة من مواطني الدول العربية في كافة مستويات إدارتيهما، ولا سيما في مستويات الإدارة العليا. ومن المهم أن توفّر لمواطني الدول العربية فرص التقدم الملائمة، حيث أن نسب التوظيف الحالية والتدرج المهني تعتبر متدنية جداً مقارنة بمثيلاتها من الأقاليم الأخرى، خاصة في ضوء فقدان كوادر بشرية عديدة من منطقتنا من جراء عملية إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي هذا العام.

١٦. وختامًا، السيد الرئيس، أننا ندرك جيدًا بأن أمامنا شوطًا كبيراً من أجل مواجهة التحديات وإحراز المزيد من التقدّم كون منطقتنا العربية تتميّز بتباين الأوضاع والظروف وتواجه العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية. ونتطلع في هذا المجال الى استمرار التعاون الوثيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين ومع كافة شركائنا في التنمية.